تقييم آليات مكافحة جريمة غسل الأموال محليًا ودوليًا

■ د. عبد المجيد الفقى
رئيس مجموعة-هيئة الرقابة الإدارية

■ ملخص البحث:

شكلت جريمة غسل الأموال أحد التهديدات الرئيسية للمنظومات المالية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي باعتبارها أخطر الجرائم الاقتصادية المُعاصرة إذ تُستخدم في محاولة إضفاء المشروعية على الأموال والعائدات غير المشروعة مما يؤدي إلى وجود اختراقات وعيوب في النظم المالية وخلط وشبهات توصم النُظم المصرفية وطمس للحدود والفوارق بين الآليات والأدوات الاقتصادية بين المشروعية وعدم المشروعية.

تتضح خطورة جريمة غسل الأموال كونها عابرة للحدود (جريمة عبر الوطنية) مما يتيح لها استغلال الاختلافات التشريعية بين مختلف الدول التي انطلقت منها أو وقعت بها أو عبرت من خلال أنظمتها وقائع الجريمة وما يتبعها من الأموال غير المشروعة بحيث تُستغل الفوارق وتداخل الاختصاصات القانونية وتضارب القوانين أحيانًا بين هذه الدول وبعضها البعض بما يتيح للجُناة الاستفادة بما جنوه من أموال نتيجة لأفعالهم المؤثمة قانونًا ويعوق الإجراءات وأسلوب التعاون المشترك بين الأجهزة والدول الساعية للتصدي لتلك الجرائم.

مما سبق تثار إشكالية جوهرية حول تحديد الضوابط القانونية الواجبة التطبيق في مواجهة جريمة غسل الأموال والأفعال المتعلقة بها حسب النظام القانوني للدولة المتخذ في مواجهتها.

يقوم هذا البحث بالسعي لعرض دراسة مقارنة باستخدام الوسائل التحليلية فيما يخص مكافحة جريمة غسل الأموال بين مجموعة مُحددة من الأنظمة القانونية الوطنية (القوانين الأمريكية) – (القانون الفرنسي) – (القانون المصري) – (قوانين دول مجلس التعاون الخليجي) – (القانون البريطاني) وفقًا للمتطلبات التحليلية للدراسة بالاعتماد علي بحث الممارسات الناجحة والتحديات وأوجه التشابه أو التضاد في الضوابط والاليات المستخدمة لمحاولة وضع الأسلوب الأمثل للتصدي للثغرات وتعزيز التعاون بين الأنظمة القانونية لضمان عدم إتاحة إفلات مرتكبي الجريمة من العقاب وتقديم التوصيات المُعززة لآليات التنسيق والتكامل بين الدول في هذا المجال.

■ Abstract:

Money laundering constitutes one of the foremost threats to financial and economic systems at both national and international levels, regarded as the most perilous contemporary economic crime. It is employed in efforts to confer legitimacy upon illicit funds and proceeds, thereby engendering breaches and vulnerabilities within financial frameworks, engendering suspicions that tarnish banking institutions, and obfuscating the delineations between legitimate and illegitimate economic instruments and mechanisms.

The gravity of money laundering is underscored by its transnational character (as a cross-border offense), which enables it to exploit legislative disparities among diverse jurisdictions—whether those from which the crime originates, in which it transpires, or through whose systems it and its attendant illicit proceeds transit. In this manner, jurisdictional overlaps, occasional conflicts in legal provisions between these states and their counterparts, and attendant disparities afford perpetrators the opportunity to derive benefit from the proceeds of their legally proscribed activities. Such dynamics not only impede remedial measures but also undermine modalities of collaborative cooperation among agencies and nations endeavoring to counter these offenses.

The aforementioned considerations give rise to a core quandary concerning the delineation of requisite legal safeguards that must be implemented to confront money laundering and its concomitant acts, calibrated to the adopting state's juridical framework.

This study endeavors to furnish a comparative analysis, employing analytical methodologies, of anti-money laundering measures across a delineated array of national legal regimes—encompassing American legislation, French law, Egyptian law, the laws of Gulf Cooperation Council states, and British law—in alignment with the study's analytical imperatives. It draws upon an examination of efficacious practices, extant challenges, and points of convergence or divergence in the operative controls and mechanisms. Through this lens, the research aims to formulate an optimal strategy for redressing lacunae and bolstering inter-regime cooperation, thereby ensuring that perpetrators evade neither accountability nor sanction, while proffering fortified recommendations to augment coordination and harmonization among states in this domain.

الكلمات المفتاحية:

جريمة غسل الأموال عبر الوطنية، مكافحة جريمة غسل الأموال، القانون الواجب التطبيق لمواجهة جريمة غسل الأموال

المقدمة

تُعد جريمة غسل الأموال إحدى أخطر الجرائم الاقتصادية المعاصرة، بالنظر إلى ما تمثله من تهديد صريح لمنظومة الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء، حيث تُستخدم كوسيلة لتحويل العائدات غير المشروعة إلى أموال تبدو قانونية، مما يؤدي إلى اختراق النظام المالي وطمس الحدود بين الاقتصاد المشروع وغير المشروع.

وتزداد خطورة هذه الجريمة حينما تأخذ طابعًا عابرًا للحدود، لتُصبح جريمة عبر وطنية، تستغل الفوارق التشريعية بين الدول، وتنتقل من إقليم إلى آخر، مستفيدة من الثغرات القانونية وتفاوت درجات الرقابة وتطبيق القانون. ومن هنا، برزت إشكالية تحديد القانون الواجب التطبيق على هذا النوع من الجرائم، خاصة عند تداخل اختصاصات قضائية متعددة وتضارب القوانين بين الدول.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة تحليلية مقارنة بين مجموعة مختارة من الأنظمة القانونية الوطنية التي تُعد محورية في هذا المجال، وهي: القانون الأمريكي بقوانينه المتعددة وعلى رأسها قانون ساربانز أوكسيلي (SOX) وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)، والقانون الفرنسي، والقانون المصري، وقوانين دول مجلس التعاون الخليجي، فضلًا عن القانون البريطاني لمكافحة الرشوة وغسل الأموال.

كما تسعى الدراسة إلى الوقوف على التوجهات التشريعية المختلفة بشأن تحديد الأركان المكونة لجريمة غسل الأموال، وأسس الاختصاص القضائي، وآليات التعاون الدولي، مع الاسترشاد بآراء فقهاء القانون، وتحليل المسائل الخلافية التي تطرحها هذه الجريمة المعقدة، وطرح عدد من الأسئلة القانونية والإجرائية لمحاولة الإجابة عنها بمنهج نقدي علمي.

وتكتسب هذه المقارنة أهمية مضاعفة في ضوء الطابع المتغير والديناميكي للجريمة المالية المعاصرة، خاصة مع ظهور أدوات حديثة لغسل الأموال كالأصول الرقمية والعملات المشفرة، مما يُحتم إعادة تقييم فعالية القوانين الحالية في مواجهتها.

مشكلة البحث:

تدور إشكالية البحث الرئيسية حول:

ما هو القانون الواجب التطبيق على جريمة غسل الأموال عندما تتخذ طابعًا عبر وطنيًا؟ وكيف تعاملت القوانين المقارنة مع هذه الإشكالية؟ وهل تتكامل هذه القوانين أم تتعارض في معالجة هذه الظاهرة؟

أهداف البحث:

- تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني لجريمة غسل الأموال عبر الوطنية.
- دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين القوانين المقارنة في تحديد القانون الواجب التطبيق.
- تقييم فعالية كل من الأنظمة القانونية المدروسة في التصدي لهذه الجريمة.
- استكشاف الثغرات القانونية التي تسمح للجناة بالإفلات من العقاب.
- تقديم توصيات تشريعية تساهم في توحيد أو تنسيق الجهود الدولية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية ومقارنتها، واستعراض الاجتهادات الفقهية ذات الصلة، مع التعقيب النقدي عليها، ودراسة الآراء القضائية والدولية، وطرح عدد من الإشكاليات القانونية والإجابة عنها بشكل موضوعي مدعم بالمصادر الموثوقة.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: الطبيعة القانونية لجريمة غسل الأموال عبر الوطنية
- المبحث الثاني: الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة غسل الأموال
- المبحث الثالث: التحديات العملية والحلول المقترحة

المبحث الأول
الطبيعة القانونية لجريمة غسل الأموال عبر الوطنية

المطلب الأول
المفهوم والتطور التاريخي لجريمة غسل الأموال

تمهيد: نتناول في هذا المبحث المفهوم والتطور التاريخى لجريمة غسل الأموال ثم نتطرق الى طبيعة وأركان الجريمة عبر الوطنية وننتهي فيه بالاختصاص القضائى وكيفية تحديد القانون الواجب التطبيق وذلك على النحو الآتي:

١- المفهوم القانوني لجريمة غسل الأموال:

تُعد جريمة غسل الأموال من الجرائم المالية الحديثة نسبيًا التي ارتبط ظهورها بتطور الاقتصاد العالمي، واتساع حركة الأموال، وتعقيد النظم المصرفية. ويتمثل جوهر هذه الجريمة في إضفاء صفة المشروعية على أموال متحصلة من أنشطة غير مشروعة، وذلك من خلال سلسلة من العمليات المالية التي تهدف إلى إخفاء المصدر غير القانوني للأموال.

في القانون الأمريكي، عرَّف قانون مكافحة غسل الأموال لعام ١٩٨٦ الجريمة بأنها «القيام بأي عملية مالية تشمل عائدات غير مشروعة، بقصد إخفاء أو تمويه المصدر أو الملكية أو السيطرة أو طبيعة تلك العائدات». ويلاحظ أن المشرع الأمريكي قد تبنى مفهومًا موسعًا لا يقتصر على فعل الإخفاء وحده، بل يشمل أيضًا عمليات الحيازة والنقل والتحويل، متى ارتبطت بنية تمويه المصدر غير المشروع للأموال(١).

ويُطرح هنا سؤال مهم: هل يكفي مجرد الحيازة أو النقل لتجريم الفعل كغسل للأموال؟ في القانون الأمريكي، الإجابة بالإيجاب، إذ لا يشترط وجود دليل مباشر على الجريمة الأصلية، بل يكفي وجود قرائن قوية على أن الأموال ناتجة من نشاط غير مشروع، وأن الفاعل كان يعلم أو يُفترض به أن يعلم بذلك(٢).

أما في القانون الفرنسي، فقد تم تعريف الجريمة في المادة ٣٢٤-١ من القانون الجنائي على أنها: «تسهيل التبرير الكاذب لأصل أموال أو ممتلكات ناتجة عن ارتكاب جناية أو جنحة». ويشترط القانون الفرنسي لقيام الجريمة أن تكون الأموال محل العملية ناتجة عن جريمة سابقة مثبتة. ويتجه الفقه الفرنسي إلى اعتبار غسل الأموال جريمة تابعة، لا تقوم إلا بقيام الجريمة الأصلية(٣).

هنا يثور التساؤل: هل يؤدي اشتراط إثبات الجريمة الأصلية إلى إضعاف فعالية مكافحة غسل الأموال؟ يرى بعض الفقهاء الفرنسيين أن هذا الشرط يعرقل فعالية الملاحقة، خاصة في الحالات العابرة للحدود، حيث يصعب إثبات وقائع الجريمة الأصلية إذا وقعت في دولة أخرى(٤).

٢- المفهوم في التشريع المصري ودول مجلس التعاون الخليجي:

في التشريع المصري، نُظمت جريمة غسل الأموال بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣. والمعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ وقد عرف القانون الجريمة بأنها «كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وأجرى عليها أو ساعد في إجراء عملية إخفاء أو تمويه لطبيعتها أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها»(٥).

(1)- U.S. Code Title 18, Sec. 1956, Oxford University Press, 2020, p. 83
(2)- John C. Coffee, «Corporate Crime and Punishment», Oxford University Press, 2020, p. 127
(3)- Code Pénal, Article 324-1, Dalloz, 2021, p. 232
(4)- F. Tulkens, « La Lutte contre le blanchiment d'argent », Revue Pénale, Dalloz, 2019, p. 93
(٥)- قانون مكافحة غسل الأموال المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ٤٤.

– ميز المشرع المصرى ابتدءًا بين الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال، بحيث اشترط العلم بالمصدر غير المشروع، مما يتطلب إثباتًا لحالة ذهنية معينة لدى الفاعل. وهو ما يثير إشكالية قانونية تتعلق بعبء الإثبات: من يقع عليه عبء إثبات هذا العلم؟ في ضوء نصوص القانون المصري، يقع هذا العبء على النيابة العامة، والتي يجب أن تقدم أدلة قاطعة أو قرائن قوية تفيد أن المتهم كان يعلم بأن الأموال محل الجريمة ناتجة من نشاط غير مشروع [٦] إلا أنه خلال عام ٢٠٢٣ تم إجراء تعديل بإضافة مادة (٢) مكرر/٥ واللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال(*) والمتضمنة أن جريمة غسل الأموال مستقلة عن الجريمة الأصلية.

– في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تبنت أغلب التشريعات مفاهيم متقاربة مع توصيات مجموعة العمل المالي الدولية (FATF). ففي المملكة العربية السعودية، ينص نظام مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٢٣ على أن الجريمة تشمل «كل فعل يقصد به إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال أو مصدرها غير المشروع، أو حيازتها أو استخدامها»[٧].

ويُلاحظ أن المشرع السعودي، كما في بعض الدول الخليجية الأخرى كالإمارات والبحرين، قد اتجه إلى تجريم الفعل حتى في حال الشك في مصدر الأموال، وهو ما يُشكل نوعًا من التحوط التشريعي الذي يهدف إلى تعزيز الرقابة المالية. غير أن هذا الاتجاه قد يُنتقد من زاوية قرينة البراءة، إذ قد يُعرض الأبرياء للملاحقة في ظل غموض المصدر المالي دون وجود دليل قاطع على الجريمة الأصلية.

٣– التطور التاريخي للمفهوم في الاتفاقيات الدولية:

ظهر الاهتمام الدولي بجريمة غسل الأموال مع توقيع اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والتي نصت لأول مرة على ضرورة تجريم الأفعال التي تهدف إلى تمويه المصدر غير المشروع للعائدات الناتجة عن المخدرات. وتمثل هذه الاتفاقية نقطة الانطلاق القانونية الأولى لتدويل مفهوم غسل الأموال[٨].

ثم جاء تطور نوعي في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠، حيث تم توسيع نطاق المفهوم ليشمل كافة العائدات الناتجة عن جرائم منظمة وليس فقط المخدرات. كما ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بتجريم الأفعال المرتبطة بغسل الأموال، وإنشاء وحدات استخبارات مالية وتبادل المعلومات بين الدول[٩].

وفي السياق ذاته، أصدرت مجموعة العمل المالي (FATF) توصياتها الأربعين الأولى عام ١٩٩٠، وتم تحديثها عدة مرات آخرها في ٢٠٢٣، حيث قدمت تعريفًا معياريًا لجريمة غسل الأموال، يشمل جميع الأفعال التي تهدف إلى إخفاء أو تمويه الأموال الناتجة من نشاط إجرامي، بغض النظر عن طبيعة الجريمة الأصلية أو مكان ارتكابها[١٠].

وقد كان لهذه التوصيات أثر كبير في دفع الدول إلى مواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية، مما أدى إلى نشوء تقارب نسبي في المفاهيم، رغم استمرار وجود فروق دقيقة في الصياغة والتطبيق.

(*) أضيفت المادة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٣١) لسنة ٢٠٢٣.
(٦)- د. محمود عبد العزيز، «جرائم غسل الأموال»، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ٦٦.
(٧)- نظام مكافحة غسل الأموال السعودي، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٣، ص ١١.
(8)- United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs, 1988, UNODC, p. 42
(9)- UNODC, Palermo Convention, 2000, p. 51
(10)- FATF Recommendations, Paris, 2023, p. 12

٤- تحليل فقهي مقارن:

تُظهر المقارنة بين المفاهيم القانونية في القوانين الوطنية والدولية أن هناك تباينًا في مدى توسع أو تضييق نطاق الجريمة. ففي حين يتبنى القانون الأمريكي والأنظمة الخليجية مفهومًا موسعًا يسمح بملاحقة عدد أكبر من السلوكيات، فإن القانون الفرنسي وبعض التفسيرات المصرية تميل إلى تضييق المفهوم لضمان احترام المبادئ الإجرائية، كضرورة ثبوت الجريمة الأصلية.

أدى هذا التباين إلى إشكالية على المستوى الدولي تتعلق بكيفية تحديد القانون الواجب التطبيق عند تعدد الاختصاصات، وهي مسألة ستُعالج في المطلب الثالث من هذا المبحث.

وتُعد صياغة تعريف دقيق وفعال لجريمة غسل الأموال شرطًا أساسيًا لنجاح أي منظومة قانونية في مكافحتها، كما أن الوضوح في تحديد عناصر الجريمة يسهم في حماية الحقوق والحريات من جهة، وتعزيز التعاون القضائي الدولي من جهة أخرى.

المطلب الثاني
الأركان القانونية لجريمة غسل الأموال عبر الوطنية

تتكون جريمة غسل الأموال في التشريعات الوطنية والدولية من أركان أساسية لا بد من توافرها لإثباتها قانونًا، وهي: الركن المادي، والركن المعنوي، والعلاقة بالجريمة الأصلية. وتزداد أهمية هذه الأركان حين تكون الجريمة ذات طابع عابر للحدود، مما يثير إشكاليات تتعلق بالاختصاص، وتداخل الأنظمة القضائية، والتعاون الدولي في الإثبات. وسنقوم في هذا المطلب بتحليل معمّق لهذه الأركان مقارنة بين التشريعات الأمريكية، الفرنسية، المصرية، قوانين مجلس التعاون الخليجي، قانون ساربينز أوكسيلي، قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، والقانون البريطاني لمكافحة الرشوة وغسل الأموال.

١- الركن المادي لجريمة غسل الأموال:

الركن المادي هو النشاط الخارجي الملموس الذي يقوم به الفاعل، ويشكل العنصر الظاهر للجريمة. وتتمثل الأفعال المكونة للركن المادي في عمليات: الإيداع، التحويل، الحيازة، التمويه، النقل، أو استخدام العائدات الإجرامية. وتختلف الأنظمة القانونية في تحديد نطاق هذه الأفعال.

في القانون الأمريكي، وبموجب المادة ١٩٥٦ من العنوان ١٨ للقانون الفيدرالي، يشمل الركن المادي كل عملية مالية يكون هدفها أو نتيجتها إخفاء أو تمويه مصدر الأموال غير المشروعة، أو مساعدتها على الدخول في النظام المالي الرسمي. ويُلاحظ أن المشرع الأمريكي لا يُلزم بتحديد الجريمة الأصلية بدقة، بل يكتفي بثبوت أن الأموال ناتجة عن «نشاط غير قانوني محدد[١١].

ويتوسع قانون ساربينز أوكسيلي (SOX) في ملاحقة المسئولية الجنائية للشركات التي تفشل في الإبلاغ أو تسهّل مرور الأموال المشتبه بها، لا سيما من خلال الفشل في الالتزام بمتطلبات الشفافية والرقابة الداخلية[١٢].

(11)- Specified Unlawful Activity) (U.S. Code Title 18 §1956, Oxford University Press, 2020, p. 112
(12)- Sarbanes-Oxley Act, Sec. 404, Wiley, 2021, p. 98

أما في القانون الفرنسي، فإن المادة ٣٢٤-١ من قانون العقوبات تحصر الركن المادي في أفعال «تسهيل التبرير الكاذب لمصدر الأموال أو استخدامها مع العلم بأنها متحصلة من جناية أو جنحة»، ما يعني اشتراط إثبات مصدر الأموال بشكل دقيق، وهو ما قد يُشكل عبئًا على النيابة العامة، خصوصًا في الجرائم العابرة للحدود التي يصعب فيها إثبات الوقائع في دول أجنبية(١٣).

في القانون المصري، ينص قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ (مادة ٢) والمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ على تجريم أفعال: تحويل، نقل، إخفاء، تمويه، امتلاك، أو استخدام الأموال متى كانت متحصلة من جناية أو جنحة متى كان معاقبا عليها في كلا البلدين.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، جاء نظام مكافحة غسل الأموال السعودي لعام ٢٠٢٣ بنصوص موسعة للركن المادي، تشمل إخفاء، تمويه، حيازة، نقل، أو استخدام الأموال متى كانت متحصلة من جريمة.

وينطبق الشيء ذاته على قوانين الإمارات والبحرين وقطر، التي تستند جميعها إلى توصيات مجموعة العمل المالي(١٤).

من زاوية القانون البريطاني، وتحديدًا قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٧ (Money Laundering Regulations 2017)، فإن الركن المادي يشمل كل فعل من شأنه تسهيل إدخال الأموال المشبوهة في النظام المالي، حتى لو كان ذلك بفعل الإهمال أو الفشل في إجراء الفحص اللازم، وهو ما يجعل من «الإهمال غير المتعمد» أساسًا لتجريم الفعل(١٥).

ويُثير هذا الاتساع للركن المادي إشكالية جوهرية: هل تؤدي كثرة صور الأفعال المجرّمة إلى غموض تشريعي يهدد مبدأ الشرعية؟ وفي هذا الصدد يرى جانب من الفقه(١٦) أن التشريعات المتقدمة تسعى إلى ملاحقة الجريمة في أشكالها الجديدة، دون أن تتعارض مع مبدأ شرعية التجريم والعقاب، طالما أن النصوص تُفسَّر تفسيرًا ضيقًا بواسطة القضاء.

٢- الركن المعنوي (القصد الجنائى):

القصد الجنائي هو الركن الذهني لجريمة غسل الأموال، ويعني علم الجاني بأن الأموال متحصلة من جريمة، وإرادته إضفاء طابع الشرعية عليها. وقد انقسمت الأنظمة القانونية بين من يشترط العلم الفعلي، ومن يقبل بما يسمى بـ«العلم المفترض».

في القانون الأمريكي، يتطلب القانون أن يكون الجاني «يعلم» أن الأموال متحصلة من نشاط غير مشروع. إلا أن المحاكم تقبل القرائن الظرفية كدليل على العلم، كتحويل الأموال إلى حسابات خارجية، أو استخدام وسطاء، أو تجنب القنوات الرسمية(١٧).

أما في قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)، فإنه يعاقب كل من يقوم بدفع أو تسهيل دفع رشاوى لمسئولين أجانب بغرض الفوز بصفقة تجارية، ويتداخل مع غسل الأموال حين يتم استخدام أنظمة مالية لغسل عائدات هذه الرشاوى. ويكفي لقيام القصد الجنائي أن يكون الفاعل «كان عليه أن يعلم» (Should Have Known) أن المال سيُستخدم في عمل غير مشروع(١٨).

(13)- Code pénal, Dalloz, 2021, p. 256

(١٤)- FATF نظام مكافحة غسل الأموال السعودي، هيئة الخبراء، ٢٠٢٣، ص ١٩.

(15)- UK Money Laundering Regulations 2017, HMSO, 2020, p. 77

(16)- Coffee, 2020, p. 133

(17)- U.S. v. Campbell, 977 F.2d 854, 1992

(18)- FCPA Resource Guide, DOJ/SEC, 2020, p. 45

في القانون الفرنسي، يُشترط العلم الفعلي بمصدر المال غير المشروع، ولا يُقبل العلم المفترض، ما يجعل إثبات الركن المعنوي أكثر تعقيدًا[١٩].

أما القانون المصري، فيشترط العلم الفعلي أيضًا، غير أن القضاء المصري يقبل بإجراءات الاستدلال، مثل السلوك غير المعتاد في التصرف في المال، أو استخدام حسابات مصرفية لأشخاص آخرين، كأدلة على توفر القصد الجنائي[٢٠].

وفي التشريعات الخليجية، كالقانون السعودي والإماراتي، فقد نُص على أن الجريمة تقوم متى توافر «العلم أو الاشتباه المعقول»، وهو معيار مرن يسمح بملاحقة الجناة في الحالات التي يكون فيها الدليل المباشر غير متاح[٢١].

في القانون البريطاني، يكفي أن يكون الفاعل قد ارتكب الفعل بـ «تجاهل متعمد» (Wilful Blindness) أو إهمال جسيم في التحقق من مصدر الأموال، مما يجعل معيار القصد الجنائي أوسع نسبيًا مما هو عليه في فرنسا[٢٢].

٣- العلاقة بين الجريمة الأصلية وغسل الأموال:

تُبنى جريمة غسل الأموال على وجود جريمة أصلية تُولِّد العائدات الإجرامية. وهنا تختلف الأنظمة القانونية في مدى إلزامية إثبات الجريمة الأصلية.

في القانون الأمريكي، يكفي أن تكون الأموال متحصلة من «نشاط غير مشروع محدد»، ولا يُشترط صدور حكم قضائي بالإدانة في الجريمة الأصلية، مما يمنح سلطات التحقيق مرونة واسعة[٢٣].

أما في القانون الفرنسي، فيُشترط إثبات الجريمة الأصلية بشكل دقيق، بل ويُفضل صدور حكم قضائي فيها، وهو ما يمثل عائقًا في ملاحقة الجرائم العابرة للحدود التي قد تكون الجريمة الأصلية فيها وقعت في دولة ترفض التعاون القضائي[٢٤].

في القانون المصري، لا يُشترط صدور حكم بالإدانة في الجريمة الأصلية، بل يكفي تقديم أدلة بأن المال ناتج عنها إلى أن صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ أخذًا بالنظام المطلق بالنسبة للجريمة الأصلية والمتمثل في أنها أي جناية أو جنحة تحصل منها المال. حيث اتجهت محكمة النقض في أغلب أحكامها بعد تعديل القانون إلى أن الجريمة الأصلية يجب ألا تكون ركنًا في جريمة غسل الأموال لأن متحصلات الجريمة الأصلية شرط سابق قبل وقوع جريمة الغسل ولا يدخل في أركانها[٢٥] مع الوضع في الاعتبار التطبيقات اللاحقة بموجب اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال مادة (٢) مكرر/٥ السابق الإشارة إليها.

أما في التشريعات الخليجية، فإن أغلبها يتبنى معيار «النشاط غير المشروع» دون الحاجة إلى حكم نهائي في الجريمة الأصلية، مما يسمح بمرونة في المتابعة القضائية[٢٦].

(19)- Dalloz, Code pénal annoté, 2021, p. 263
(٢٠)- د. أحمد عبد العظيم، شرح قانون غسل الأموال المصري، دار المطبوعات، ٢٠٢١، ص ١٠٨.
(٢١)- نظام غسل الأموال الإماراتي، وزارة العدل، ٢٠٢٢، ص ٦٠.
(22)- UK Proceeds of Crime Act 2002, Section 327, 329, HMSO, 2020, p. 82
(23)- U.S. Department of Justice, Criminal Resource Manual, 2020, p. 144
(24)- Code pénal, Dalloz, 2021, p. 267
(٢٥)- قانون غسل الأموال المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ٩١.
(٢٦)- نظام غسل الأموال القطري، وزارة العدل، ٢٠٢١، ص ٦٥.

وفي القانون البريطاني، يكفي وجود «شك معقول» في أن الأموال ناتجة من عمل إجرامي، دون الحاجة إلى إثبات الجريمة الأصلية على نحو تفصيلي(٢٧).

٤- خاتمة تحليلية:

يتضح من هذا التحليل أن التشريعات المتقدمة تسعى إلى صياغة متكاملة للركنين المادي والمعنوي، مع توفير مرونة في إثبات الجريمة الأصلية، خاصة في السياق الدولي. لإزالة الفجوات التى لا تزال قائمة بين الأنظمة القانونية المختلفة، مما يجعل من التنسيق الدولي ضرورة ملحة لمكافحة غسل الأموال عبر الوطنية بفعالية واستقامة قانونية.

المطلب الثالث
الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق على جريمة غسل الأموال عبر الوطنية

تُعد مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على جريمة غسل الأموال ذات الطابع العابر للحدود من أبرز التحديات التي تواجه النظم القانونية الوطنية والدولية، نظرًا لتعقيد طبيعة هذه الجريمة وتشابكها مع جملة من الجرائم الأصلية، إضافة إلى تعدد الجهات القضائية التي قد تملك الاختصاص لنظرها. ويتداخل في هذا المجال عدد من الاعتبارات: طبيعة الجريمة، محل وقوعها، جنسية مرتكبيها، مكان وجود الأموال، والقواعد الدولية الحاكمة للتعاون القضائي.

سنقوم في هذا المطلب بتحليل عميق لمفهوم الاختصاص القضائي في جريمة غسل الأموال عبر الوطنية، وبيان الإطار التشريعي الحاكم لهذه المسألة في القوانين الأمريكية، الفرنسية، المصرية، الخليجية، البريطانية، وكذلك في سياق قانون ساربينز أوكسيلي (SOX) وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA).

١- الإطار النظري للاختصاص في الجرائم الدولية:

تنقسم قواعد الاختصاص المكانى الجنائي إلى عدة مبادئ تقليدية، تتمثل في:

أ- **مبدأ الإقليمية:** ويعني اختصاص الدولة بملاحقة الجرائم التي تقع داخل إقليمها البري أو البحري أو الجوي.

ب- **مبدأ الجنسية:** يتيح للدولة ملاحقة مواطنيها عن أفعال ارتكبوها خارج إقليمها إذا لم يتم محاكمتهم في الدول التي ارتكبوا فيها جرائمهم.

ج- **مبدأ العينية أو الحماية:** إذا استهدفت الجريمة مصالح الدولة الحيوية وقد حددت التشريعات المصرية جرائم بعينها يتم المحاكمة عليها حتى لو ارتكبت في الخارج ومنها جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية التي تقوم عليها.

د- **مبدأ العالمية:** في الجرائم التي تمس المجتمع الدولي ككل، كالإبادة والقرصنة وغسل الأموال في بعض الدول.

هذه المبادئ تُستخدم منفردة أو مجتمعة في القوانين الوطنية عند تحديد الاختصاص، وتبرز أهميتها بوضوح في مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، وعلى رأسها غسل الأموال.

(27)- UK Proceeds of Crime Act 2002, HMSO, 2020, p. 89

٢- القانون الأمريكي – نظرية الاختصاص الموسع:

يُعتبر القانون الأمريكي من أكثر الأنظمة توسعًا في مسألة الاختصاص القضائي. فقد تبنى الكونغرس، عبر قانون مكافحة غسل الأموال لعام ١٩٨٦ وقانون ساربينز أوكسيلي لعام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA).

مفهوم «مبدأ العينية».:

وفقًا للمادة ١٩٥٦ من العنوان ١٨ من القانون الفيدرالي، تمتد الولاية القضائية للمحاكم الأمريكية إلى أي معاملة مالية يتم تنفيذها جزئيًا عبر مؤسسة مالية أمريكية أو بالدولار الأمريكي، حتى إن وقعت باقي الأفعال خارج الولايات المتحدة[٢٨].

وبالمثل، ينص FCPA على إمكانية ملاحقة أي شركة أو شخص أجنبي إذا كان الفعل قد تم تسهيله باستخدام البريد الإلكتروني، أو الأنظمة البنكية الأمريكية، أو أي عنصر من عناصر البنية التحتية الأمريكية، حتى وإن لم تطأ أقدام الجاني الأراضي الأمريكية فعليًا[٢٩].

تُطرح هنا إشكالية جوهرية: هل يشكل هذا الامتداد القضائي انتهاكًا للسيادة الوطنية للدول الأخرى؟ يبرر الفقه الأمريكي هذا التوسع بأنه ضروري لحماية نزاهة النظام المالي الأمريكي من الاستغلال في غسل الأموال، بينما يرى الفقه المقارن أن ذلك يهدد بمبدأ المعاملة بالمثل ويزيد من صعوبة التعاون القضائي.

٣- القانون الفرنسي – الحذر في ممارسة الولاية:

يأخذ القانون الفرنسي بمبدأ الإقليمية على نحو صارم، ويُقيد اختصاصه خارج الحدود بعدد من الشروط:

أ- أن يكون الجاني أو المجني عليه فرنسي الجنسية.
ب-أن تكون الجريمة معاقبًا عليها في الدولة التي وقعت فيها.
ج- الحصول على إذن مسبق من السلطات القضائية الفرنسية لبدء التحقيق.

وقد تم تعزيز هذا الإطار بموجب تعديل المادة ١١٣-٧ من قانون العقوبات الفرنسي، لكن مع الإبقاء على تحفظات قوية فيما يخص ملاحقة الأفعال المرتكبة كليًا خارج فرنسا[٣٠].

فيما يخص غسل الأموال، فإن فرنسا تعتمد بشكل كبير على التعاون القضائي الدولي وأوامر التحقيق الأوروبية، ولا تميل إلى ملاحقة الجرائم ما لم يكن لها اتصال واضح بالإقليم الفرنسي أو بالمصالح الوطنية.

٤- القانون المصري – التوسع المقيد بالمعايير الجنائية:

ينص قانون العقوبات المصري في مادته الثالثة على امتداد الاختصاص إذا ارتكبت الجريمة بالخارج وكان الجانى مصريًا، وكان الفعل معاقبًا عليه بمقتضي قانون البلد الذي ارتكب فيه.

كما تبنّى المشرع المصري مبدأ قبول التعاون الدولي في تنفيذ طلبات المساعدة القانونية، والتجميد، والمصادرة، وفقًا للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. وتم تطبيقها في المادة ١٨، والمواد ١٨ مكرر (١-٢-٣)، والمواد ١٩، ٢٠، ٢١ في قانون غسل الأموال المصرى[٣١].

(28)- U.S. Code Title 18 §1956, Oxford University Press, 2020, p. 145
(29)- FCPA Resource Guide, DOJ & SEC, 2020, p. 63
(30)- Code pénal, Dalloz, 2021, p.273
(٣١)- قانون غسل الأموال المصري، ص ص ١٤-١٦.

٥- قوانين مجلس التعاون الخليجي – التباين في التطبيق وتوجه نحو مبدأ التأثير:

تُظهر قوانين مكافحة غسل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي – السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، عمان – اتجاهًا تدريجيًا نحو تبني مبدأ التأثير لتوسيع نطاق الاختصاص القضائي.

فعلى سبيل المثال، ينص نظام مكافحة غسل الأموال السعودي(٢٠٢٣) على أن المملكة تملك الاختصاص إذا استُخدمت المؤسسات المالية المحلية، أو إذا تم تنفيذ جزء من عملية الغسل على أراضيها[٣٢].

وفي الإمارات، يُعتبر ارتكاب جزء من الفعل على الأراضي الوطنية، أو وجود الأموال داخل الدولة، سببًا كافيًا لانعقاد الاختصاص، حتى وإن كانت الجريمة الأصلية وقعت في الخارج. ويعزز ذلك القانون الاتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة غسل الأموال[٣٣].

لكن لا تزال بعض هذه التشريعات تُقيد الملاحقة القضائية بشروط معينة، مثل وجود اتفاق تعاون قضائي، أو أن تكون الدولة التي وقعت فيها الجريمة لا تمانع من تسليم المتهمين.

٦- القانون البريطاني – الاختصاص المختلط والممارسات العملية:

يعتمد قانون العائدات الإجرامية البريطاني لعام ٢٠٠٢ (POCA 2002) على نموذج مرن في تحديد الاختصاص. ويكفي أن تمر الأموال عبر نظام مصرفي بريطاني، أو أن يتم تحويل الأموال عبر البنوك البريطانية، أو أن يكون هناك اتصال إلكتروني أو مراسلة داخل الإقليم.

كما يمنح القانون البريطاني اختصاصًا للمحاكم في ملاحقة الأفعال التي تمت بالخارج إذا كانت الجريمة قابلة للتجريم في المملكة المتحدة، حتى دون شرط المعاملة بالمثل[٣٤].

يُضاف إلى ذلك أن هيئة الجرائم الخطرة (NCA) في بريطانيا تلعب دورًا تنسيقيًا في ملاحقة الجرائم المالية، وتدير قاعدة بيانات متصلة بمنظومة الإنذار المالي الأوروبي، ما يعزز من قدرة الدولة على ممارسة اختصاصها خارجيًا دون الحاجة لتعديلات تشريعية مستمرة.

٧- التحديات الفعلية في تعدد الاختصاص القضائي:

تُواجه مسألة تعدد الاختصاص إشكاليات عملية بالغة منها:

أ- **ازدواجية المحاكمة** : حيث يمكن أن تتم ملاحقة الشخص عن نفس الفعل في أكثر من دولة.

ب-**تضارب المصالح القضائية:** في حال تبني كل دولة تفسيرًا مختلفًا لمصدر الأموال أو لطبيعة الجريمة.

ج- **العجز عن التنفيذ:** حيث يصدر الحكم في دولة، بينما الجاني والأموال في دولة ترفض التسليم.

وقد حاولت اتفاقية باليرمو ٢٠٠٠ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣ معالجة هذه المعضلات من خلال نصوص تحفّز التعاون وتبادل المعلومات وتنفيذ الأحكام، لكنها لا تزال محدودة الفاعلية في غياب إرادة سياسية واضحة لدى بعض الدول.

(٣٢)- نظام غسل الأموال السعودي، هيئة الخبراء، ٢٠٢٣، ص ٤٤.

(٣٣)- قانون الإمارات، وزارة العدل، ٢٠٢٢، ص ٦٨.

(34)- UK POCA 2002, HMSO, 2020, p. 92

٨- خاتمة تحليلية:

يبين التحليل أن مبدأ «الاختصاص القضائي» في جريمة غسل الأموال عبر الوطنية هو أداة حيوية لمحاربة الإفلات من العقاب، ولكنه قد يتحول إلى معضلة قانونية إذا أسيء استخدامه أو اتسم بالازدواجية المفرطة. وفي حين تميل بعض الدول كأمريكا وبريطانيا إلى التوسع في ممارسة الاختصاص، تُفضّل أخرى كفرنسا أو بعض الدول الخليجية الحذر والتعاون الثنائي.

لذلك، يُقترح وضع إطار قانوني دولي مُلزم يُنظم حالات تضارب الاختصاص، ويركز على تعزيز التعاون القضائي وتوزيع الأدوار استنادًا إلى معيار «المصلحة الأكثر اتصالًا بالجريمة»، بما يضمن تحقيق العدالة الجنائية دون المساس بمبدأ السيادة وذلك من خلال اتفاقية دولية ملزمة تحت مظلة الأمم المتحدة.

المبحث الثاني
الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة غسل الأموال

تمهيد: لمواجهة جريمة غسل الأموال بفعالية، لا يكفي سن قوانين جنائية ذات طابع عقابي، بل يتطلب الأمر وجود آليات قانونية ومؤسسية متكاملة تعمل على منع ارتكاب الجريمة، كشفها في مراحلها المبكرة، وتحقيق التعاون الداخلي والدولي في ملاحقتها. وتختلف هذه الآليات من دولة إلى أخرى من حيث مدى تطورها، وفاعليتها، ودرجة تكاملها مع الأنظمة المالية والرقابية، إلا أن هناك حدًا أدنى مشتركًا فرضته الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باليرمو وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

يركز هذا المبحث على دراسة الآليات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية المعتمدة في عدد من الأنظمة القانونية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، مصر، دول مجلس التعاون الخليجي، بريطانيا، بالإضافة إلى تحليل أدوار قوانين مثل ساربينز أوكسيلي (SOX) وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) في تشكيل بنية رقابية فعالة.

المطلب الأول
الأنظمة الداخلية والرقابية لمكافحة غسل الأموال

١- البنية التشريعية والتنظيمية في القانون الأمريكي:

اعتمدت الولايات المتحدة منظومة متعددة الطبقات لمكافحة غسل الأموال، قوامها ثلاثة محاور رئيسية:

قوانين جزائية مباشرة: مثل قانون مكافحة غسل الأموال (١٩٨٦) وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)، وقانون ساربينز أوكسيلي (SOX) الذي ألزم الشركات بنظم رقابة داخلية.

قوانين تنظيمية: مثل قانون السرية المصرفية (Bank Secrecy Act)، والذي يُلزم المؤسسات المالية بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وحفظ السجلات.

هيئات متخصصة: مثل شبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN، التي تجمع وتحلل تقارير الأنشطة المشبوهة (SARs) وترتبط بأنظمة دولية.

وقد أدى التكامل بين هذه القوانين إلى إنشاء بيئة تنظيمية صارمة تُعرف بـ «نهج الامتثال القائم على الخطر» (Risk-Based Compliance). [٣٥].

٢- النظام الفرنسي ودور الهيئة المركزية لمعالجة المعلومات المالية TRACFIN:

أنشأت فرنسا عام ١٩٠٠ هيئة TRACFIN التابعة لوزارة الاقتصاد، والتي تختص بجمع وتحليل المعلومات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتُلزم المؤسسات المالية بالإبلاغ عن أي عملية مشتبه بها، وفق ما يُعرف بتقارير الشك (Déclarations de soupçon). وقد صدر القانون رقم ١٣٠-٢٠٠٤ في فرنسا لتحديث الإطار القانوني، وربط TRACFIN مباشرة بالنيابة المالية الوطنية، مما زاد من فعالية الردع[٣٦].

٣- الآلية المؤسسية والتشريعية في مصر:

أسس القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك المركزي، وتُعد الجهة الرسمية المسئولة عن تلقي تقارير المعاملات المشبوهة من البنوك وشركات الصرافة. كما تم إنشاء قاعدة بيانات مالية وطنية.

وتخضع هذه الوحدة لإشراف مجلس أمناء مستقل، وتم تعديل قانونها بموجب القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ كما جرى عليها أكثر من تعديل خلال عام ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ لتتوافق مع المعايير الدولية[٣٧].

٤- الأطر التنظيمية بدول مجلس التعاون الخليجي:

اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى توحيد رؤاها من خلال اعتماد المعايير الفنية لـFATF. ومن أبرز الهياكل:

أ- **السعودية:** مركز التقارير المالية بوزارة الداخلية، وهو معتمد من مجموعة Egmont.

ب- **الإمارات:** وحدة المعلومات المالية المرتبطة بالبنك المركزي.

ج- **البحرين وقطر:** وحدات مستقلة تعمل وفق مبدأ «التحليل المالي الاستخباراتي».

إلا أن فاعلية هذه الهياكل تتفاوت من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف قدرات الموارد البشرية والتقنية[٣٨].

٥- التجربة البريطانية في تكامل الجهات الرقابية:

تمتلك المملكة المتحدة واحدة من أكثر البنى المؤسسية تطورًا في مجال الرقابة المالية، وتشمل:

أ- **وكالة الجريمة الوطنية (NCA):** التي تضم وحدة الاستخبارات المالية (UKFIU).

ب- **هيئة السلوك المالي (FCA):** التي تراقب التزام البنوك بقواعد الامتثال.

ج- **نظام SAR Online:** الذي يسمح بالإبلاغ الإلكتروني الفوري عن الشبهات.

كما صدرت لائحة مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٧ التي ألزمت كل المهن القانونية والمحاسبية بخطط امتثال واضحة[٣٩].

(35)- U.S. Department of the Treasury, FinCEN Guidelines, 2021, p. 33 / Sarbanes-Oxley Act, Sec. 302, Wiley, 2021, p. 87
(36)- TRACFIN, Rapport Annuel 2022, Ministère de l'Économie, p. 14 / Code monétaire et financier, Dalloz, 2021, p. 205
(٣٧)- د. محمود عبد العزيز، «مكافحة غسل الأموال في النظام المصري»، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ٩١
(38)- FATF Mutual Evaluation Reports – Gulf States, 2022, Paris, pp. 47–55
(39)- UK Money Laundering Regulations 2017, HMSO, p. 45 / NCA Financial Intelligence Report, 2022, p. 61

المطلب الثاني
التعاون الدولي وآليات تبادل المعلومات في مكافحة غسل الأموال عبر الوطنية

تتسم جريمة غسل الأموال بطابعها الدولي البارز، حيث تتداخل فيها ولايات قضائية متعددة، وتُستغل الفوارق التشريعية بين الدول لإخفاء العائدات الإجرامية. ومن هنا تأتي أهمية التعاون الدولي كوسيلة حاسمة لاكتشاف وتتبع والتحفظ على الأموال المغسولة. ويشمل هذا التعاون: تبادل المعلومات الاستخباراتية والمالية، تنفيذ الإنابات القضائية، تسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة.

وسنقوم في هذا المطلب بتحليل معمق لأطر التعاون الدولي، مع مقارنة بين النماذج الأمريكية، الفرنسية، المصرية، الخليجية، والبريطانية، وتحديد نقاط القوة والثغرات في كل منها.

١- الإطار الاتفاقي الحاكم للتعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال:

تُشكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو، ٢٠٠٠)، و٤٠ توصية صادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، المرجع الأساسي للتعاون الدولي. وقد نصت اتفاقية باليرمو في مادتها ١٨ على ضرورة إتاحة الإنابات القضائية، تبادل المعلومات ذات الصلة بالأموال المجمدة، وأوامر المصادرة، في حين ألزمت توصيات FATF الدول بإنشاء وحدات استخبارات مالية (FIUs) والتنسيق بينها عبر شبكة Egmont.

وتُلزم المعايير الحديثة الدول بتوفير أدوات رقمية وآنية لتبادل المعلومات، دون قيود غير مبررة، على ألا يُستخدم مبدأ السرية المصرفية كذريعة لرفض التعاون وقد نالت تلك المعايير الصفة الإلزامية بصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٧ لسنة ٢٠٠٥ والذى ألزم الدول بتنفيذ المعايير الدولية الشاملة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب(٤٠).

٢- النموذج الأمريكي – تفوق استخباراتي وصرامة تشريعية:

يتميز النظام الأمريكي بتكامل أدوات التعاون الدولي من خلال شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN)، والتي تُعد نموذجًا متقدمًا على المستوى العالمي. ترتبط FinCEN باتفاقيات تبادل مع أكثر من 150 وحدة FIU أجنبية، وتشارك عبر منصة Egmont في تبادل تقارير الأنشطة المشبوهة (SARs).

إضافة إلى ذلك، تعتمد وزارة العدل الأمريكية على أدوات قانونية مثل قانون المساعدة القانونية المتبادلة (MLATs)، والاتفاقيات الثنائية التي تُجيز تعقب الأموال المجمدة والمصادرة العابرة للحدود. ويُخول القانون الفيدرالي الأمريكي المحكمة بإصدار أوامر مصادرة لأموال موجودة خارج الأراضي الأمريكية طالما كانت العائدات ناتجة عن نشاط مجرَّم داخليًا(٤١).

كما أن قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) يُستخدم كمدخل لتعقب الرشاوى التي تُدفع لمسئولين أجانب ثم يُعاد ضخها في النظام المالي الأمريكي، وهو ما يدفع نحو طلبات تعاون دولي مكثفة من قبل وزارة العدل الأمريكية(٤٢).

(40)- FATF Recommendations, Paris, 2023, pp. 39–44 / UNODC, Palermo Convention, 2000, Art. 18–21
(41)- U.S. Code Title 18 § 981, Oxford Press, 2020, p. 148
(42)- FCPA Resource Guide, DOJ/SEC, 2020, p. 58

٣- فرنسا والاتحاد الأوروبي – تعدد الآليات وتقييد فعالية التنفيذ:

أ- يستند التعاون الفرنسي إلى هيئة (TRACFIN)، وهي وحدة الاستخبارات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد. وقد وقعت فرنسا على أكثر من ١٠٠ مذكرة تفاهم ثنائية لتبادل المعلومات المالية، وتشارك بشكل نشط في FIU.net التابع للاتحاد الأوروبي.

ب- إلا أن فعالية التعاون تتأثر بعدة عوامل:

(١) اعتماد القضاء الفرنسي على مبدأ المعاملة بالمثل.
(٢) القيود الناتجة عن قوانين حماية البيانات (GDPR).
(٣) طول الإجراءات الإدارية للحصول على أوامر المصادرة الدولية.

ورغم هذه القيود، فإن إصدار لائحة (EU 2018/1805) بشأن الاعتراف المتبادل بأوامر المصادرة أعطى دفعة مهمة لتسهيل التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي[٤٣].

٤- التعاون المصري – تطور تشريعي مقابل معوقات إجرائية:

أ- أسس القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي، وهي عضو في شبكة Egmont. وقد وقعت مصر عددًا من الاتفاقيات الثنائية لتبادل المعلومات مع الولايات المتحدة ودول أوروبية.

ب- كما تُتيح المادة ١٩ من القانون السابق الإشارة إليه تنظيم أسلوب تقديم المساعدة والتعاون مع الجهات الأجنبية، إلا أن التطبيق العملي يشوبه بعض المعوقات منها نقص في البنية التكنولوجية لتبادل التقارير اللحظية[٤٤].

٥- دول مجلس التعاون الخليجي – تعاون إقليمي واعد بتحديات بنيوية:

أ- تشارك دول الخليج عبر وحداتها المالية في شبكة Egmont، وأبرمت اتفاقيات ثنائية خاصة بالمساعدة القضائية. كما يُوجد إطار مشترك عبر مجلس وزراء العدل بدول التعاون الخليجي.

ب -في السعودية، تقوم وحدة التحريات المالية، الخاضعة لرئاسة أمن الدولة، بإدارة طلبات التعاون الخارجي. وفي الإمارات، ترتبط وحدة FIU بالبنك المركزي ولديها منصة إلكترونية لتبادل المعلومات مع ٦٠ دولة.

ج- اشتملت بعض التحديات التى واجهت التطبيق الأتي:

(١) عدم إلزامية تنفيذ أوامر المصادرة الأجنبية.
(٢) الاعتماد الزائد على الموافقات المركزية.
(٣) تفاوت التشريعات بين دول الخليج نفسها[٤٥].

(43)- EU Legal Framework on Confiscation Orders, Official Journal L303/1, 2018
(٤٤)- د. أحمد شوقي عبد الرحمن، «مكافحة غسل الأموال في مصر بين النظرية والتطبيق»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ١١١.
(45)- FATF Mutual Evaluation Report – UAE, 2020, pp. 87–91 / GCC Criminal Justice Cooperation Manual, 2021, p. 64

٦- النموذج البريطاني – ريادة في التعاون متعدد الأطراف:

أ- يُعزز القانون البريطاني من قدرات التعاون الدولي من خلال:

(١) وكالة الجريمة الوطنية (NCA).
(٢) وحدة الاستخبارات المالية (UKFIU).
(٣) الشراكة بين القطاعين العام والخاص (JMLIT).

ب- كما يسمح قانون الجريمة المنظمة الخطيرة لعام ٢٠١٥ بإصدار أوامر »سحب ممتلكات» قابلة للتنفيذ حتى إن كانت الأموال خارج المملكة المتحدة. وتقوم هيئة السلوك المالي (FCA) بمتابعة تنفيذ المعايير في القطاع المصرفي، وترتبط مع نظيراتها في الولايات المتحدة وأوروبا بمنصات تبادل معلومات لحظية[٤٦].

٧- تقييم شامل وتوصيات:

من خلال المقارنة، يتضح أن النماذج الأمريكية والبريطانية هي الأشد فعالية من حيث السرعة والكفاءة في تبادل المعلومات، بينما يُعد النموذج الفرنسي والأوروبي الأكثر احترامًا لمعايير الخصوصية. أما مصر ودول الخليج، فهي في طور بناء القدرات المؤسسية.

ويمكن تقديم المقترحات التالية:

- تطوير بروتوكولات تعاون ثنائي مرنة وغير بيروقراطية.
- إنشاء منصة عربية إلكترونية موحدة لتبادل تقارير الأنشطة المشبوهة.
- تعديل القوانين المحلية بما يسمح بتنفيذ أوامر المصادرة الأجنبية دون حكم قضائي نهائي.
- بناء كفاءات بشرية قانونية ولغوية في وحدات التعاون الدولي[٤٧].

المطلب الثالث
مدى فعالية التشريعات المقارنة ومواطن القصور التشريعي

في ضوء التحديات المتصاعدة التي تطرحها جريمة غسل الأموال عبر الوطنية، بات من الضروري تقييم مدى كفاءة النظم القانونية المقارنة ليس فقط من حيث صياغة النصوص التشريعية، بل أيضًا على صعيد التطبيق المؤسسي، التفاعل الدولي، واستجابة هذه القوانين للواقع التقني والرقمي الحديث. وسيتناول هذا المطلب بصورة معمّقة أبرز نقاط القوة والضعف في المنظومات القانونية لكل من: القانون الأمريكي، الفرنسي، المصري، قوانين مجلس التعاون الخليجي، قانون ساربينز أوكسيلي، قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، والقانون البريطاني.

١- فعالية التجريم والتكييف القانوني للجريمة:

أ- يُلاحظ في الولايات المتحدة أن التجريم يتسم باتساع نطاقه، حيث لا يشترط القانون الأميركي إثبات الجريمة الأصلية تفصيلًا، بل يكفي أن تكون الأموال متحصلة من أي نشاط مجرّم بموجب القوانين الفيدرالية. كما أن تعريف غسل الأموال في قانون (18 U.S. Code § 1956) يتسع ليشمل النقل، الحيازة، الإخفاء، والتمويه، دون قيد شديد بشأن الركن المعنوي.

(46)- UK Proceeds of Crime Act 2002, HMSO, 2020, p. 102 / JMLIT Annual Review, HM Treasury, 2022, p. 27
(47)- FATF Best Practices for International Cooperation, Paris, 2023, pp. 17–24

ب– مكنت هذه الصياغة الموسعة المحاكم الفيدرالية من ملاحقة جرائم غسل الأموال في قضايا مرتبطة بالتهرب الضريبي، الفساد الدولي، وتمويل الإرهاب، خاصة إذا استخدمت البنية التحتية المالية الأمريكية. غير أن هذا الاتساع يثير أحيانًا انتقادات فقهية بشأن تهديده لقرينة البراءة(٤٨).

ج– في المقابل، يعاني القانون الفرنسي من تضييق نسبي في التكييف القانوني، حيث يُشترط إثبات الجريمة الأصلية، ويُفترض في المتهم حسن النية ما لم يقم الدليل القطعي على علمه بمصدر الأموال. هذه الاشتراطات الإجرائية جعلت فرنسا – رغم قوتها التنظيمية – تحقق معدلات إدانة منخفضة في القضايا العابرة للحدود(٤٩).

د– في مصر، فتوجد بعض التحديات خاصة في القضايا ذات الطابع التقني مثل غسيل الأموال عبر العملات الرقمية أو منصات التمويل الجماعي(٥٠).

٢– تكامل الأجهزة الرقابية وسرعة الأداء المؤسسي:

أ– أثبتت التجربة البريطانية، لا سيما عبر وكالة الجريمة الوطنية (NCA) ووحدة UKFIU، أن فعالية مكافحة غسل الأموال ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسرعة تحليل البيانات وقدرة الأجهزة على التنسيق الفوري. نموذج JMLIT البريطاني – وهو شراكة بين البنوك والجهات الرقابية – مكّن المملكة المتحدة من اكتشاف آلاف الحالات عبر مشاركة تقارير الشك الفوري(٥١).

ب– في الولايات المتحدة، تلعب FinCEN دورًا مركزيًّا في إدارة نظام SARs الذي يُمكّن المؤسسات من رفع تقارير شبه لحظية، إضافة إلى تشبيك هذه البيانات مع IRS ،FBI، وهيئات الأمن القومي(٥٢).

ج– في فرنسا، فإن TRACFIN وإن كانت مؤهلة تقنيًا، إلا أنها تعاني من عبء بيروقراطي في تمرير المعلومات إلى النيابة العامة، خاصة في الحالات العابرة للحدود، مما يُضعف استجابة القضاء الفوري.

د– في الدول الخليجية، تبذل السعودية والإمارات جهودًا ملموسة في تطوير بنى تحليلية مستقلة داخل وحدات FIU، لكن لا تزال تعاني من:

(١) نقص الأطر الفنية المتخصصة.
(٢) تداخل صلاحيات بين الجهات الأمنية والمصرفية.
(٣) ضعف القدرة على تحليل البيانات الضخمة (٥٣).

٣– الاستجابة للتحديات التقنية والرقمية:

تعاني أغلب النظم القانونية من تأخر تشريعي في ملاحقة غسل الأموال عبر التكنولوجيا المالية:

أ– في الولايات المتحدة، أصدرت FinCEN توجيهات بشأن العملات المشفرة وتحديد «الوسطاء الماليين الرقميين» كأطراف ملزمة بالإبلاغ (FinCEN Guidance 2020).

(48)- Coffee, Corporate Crime and Punishment, Oxford, 2020, p. 142
(49)- Code pénal, Dalloz, 2021, p. 256
(٥٠)- د. محمود عبد العزيز، غسل الأموال، النهضة العربية، ٢٠٢١، ص١١٧.
(51)- UKFIU Strategic Review, 2022, p. 44
(52)- FinCEN Annual Report, US Treasury, 2021, p. 67
(53)- FATF – GCC Mutual Evaluation Reports, 2021, pp. 71–75

ب- في بريطانيا، تم إدراج أطر قانونية لمنصات تبادل العملات الرقمية تحت إشراف FCA.

ج- في فرنسا لا تزال تُجرم العملات المشفرة تحت وصف «أصول غير قانونية» دون تنظيم دقيق.

د- في مصر والخليج، باستثناء الإمارات، لا توجد فيها تشريعات واضحة لتنظيم حركة الأصول الرقمية.

وقد أدّى هذا النقص إلى خلق «مناطق رمادية» يستغلها الجناة في تنفيذ مراحل التنظيف والدمج دون رقابة حقيقية.

٤- كفاءة الملاحقة والعقوبات الردعية:

أ- في القانون الأمريكي، تُعد آلية المصادرة المدنية (Civil Asset Forfeiture) من أقوى الوسائل، إذ تتيح مصادرة الأموال دون الحاجة لإدانة جنائية، شرط إثبات العلاقة بين المال والنشاط غير المشروع. وتُستخدم هذه الآلية على نطاق واسع في قضايا غسل الأموال العابرة للحدود.

ب- في بريطانيا، تُمثل أوامر الثروة غير المفسّرة (UWOs) أحد أهم الابتكارات القانونية، حيث يُلزم المتهم بتبرير مصدر ثروته وإلا يتم الحجز عليها[٥٤].

ج- في فرنسا ومصر والخليج، فمصادرة الأموال لا تتم إلا بحكم قضائي بات، مما يُطيل زمن استرداد العائدات ويمنح الجناة فرصة للتصرف فيها قبل المصادرة.

د- كما تبين أن العقوبات على المؤسسات المالية المتورطة في التسهيل غالبًا ما تكون رمزية في مصر وبعض الدول الخليجية، بالمقارنة مع الغرامات الضخمة التي تفرضها SEC وDoJ في أمريكا، أو FCA في بريطانيا، والتي تصل إلى مئات الملايين من الدولارات[٥٥].

٥- التوصيات لتعزيز الفعالية القانونية والتشريعية:

مع عدم الإخلال بأحكام القوانين الوطنية يمكن دراسة اتخاذ الإجراءات الأتية:

أ- إدخال آليات المصادرة غير المشروطة (كالمصادرة المدنية أوUWOs)) لتسريع استرداد العائدات.

ب-تفعيل وحدات استخبارات مالية رقمية مزوّدة بالذكاء الاصطناعي لتحليل التدفقات المالية المشبوهة.

ج- إلزام منصات العملات المشفرة والبلوك تشين بالإبلاغ المالي عبر بوابات تشريعية مستقلة.

د- ربط وحدات FIUs العربية بشبكة إقليمية فورية تحت مظلة جامعة الدول العربية[٥٦].

(54)- UK Criminal Finances Act, 2017, HMSO, p. 34
(55)- FCPA Enforcement Statistics, SEC, 2022 / FCA Enforcement Report, 2021
(56)- FATF Strategic Priorities, Paris, 2023, pp. 51–56

المبحث الثالث
التحديات العملية والحلول المقترحة فى تطبيق القانون على جريمة غسل الأموال عبر الوطنية

تمهيد: تعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية ذات البعد العابر للحدود، وتزداد تعقيدًا بفعل التقدم التكنولوجي وتباين التشريعات الوطنية. ورغم الجهود المبذولة دوليًا ومحليًا لمكافحة هذه الجريمة، لا تزال هناك تحديات جوهرية تعرقل تطبيق القانون وفعالية آليات المكافحة. يهدف هذا المبحث إلى تحليل شامل للتحديات العملية التي تواجه جهود التصدي لغسل الأموال عبر الوطنية، مع اقتراح حلول واقعية وتشريعية وتنظيمية مستندة إلى أفضل الممارسات الدولية، وخاصة القوانين المقارنة قيد الدراسة (الولايات المتحدة، فرنسا، مصر، دول الخليج، بريطانيا، قانون FCPA، قانون ساربينز أوكسيلي).

المطلب الأول
التحديات التشريعية والإجرائية

١- تضارب تعريف الجريمة الأصلية في التشريعات المقارنة:

تُظهر المقارنة التشريعية أن هناك بعض الأفعال التي تُعد جريمة أصلية في القانون المصري، بينما لا تُجرَّم في بعضَ الدول، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الأنشطة المتعلقة بالعملات الافتراضية وبعض أنماط السلوك المنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي مثل «التيك توك»، إذ يجرمها المشرع المصري ويضع لها عقوبات محددة، في حين لا يقابلها نص تجريمي صريح في بعض التشريعات الخليجية. ويؤدي هذا التباين إلى إشكالية في تطبيق مبدأ «ازدواج التجريم»، وهو الشرط الأساسي لقبول التعاون القضائي الدولي سواء في مجال تسليم المجرمين أو تنفيذ الأحكام أو تبادل المساعدات القانونية. ومن ثم فإن غياب التجريم المتبادل قد يترتب عليه رفض الطلبات المتعلقة بالملاحقة أو التنفيذ، الأمر الذي يُضعف فعالية الجهود المشتركة لمكافحة غسل الأموال عبر الحدود ويتيح للمتهمين مجالاً للهروب من المساءلة الجنائية(٥٧).

٢- التناقض في اشتراط النية الإجرامية والركن المعنوي:

أ- تُظهر المقارنة القانونية أن بعض النظم، مثل النظام الأمريكي، لا يشترط نية التهرب أو العلم المسبق بمصدر الأموال، بل يكفي إثبات الإهمال الجسيم أو «العمى الطوعي». في حين تتطلب النظم اللاتينية، كالقانون الفرنسي، إثبات علم حقيقي بمصدر الأموال.

ب- يؤدى هذا الاختلاف إلى تفاوت كبير في معدلات الإدانة. ففي فرنسا، تكون نسبة الإدانة أقل بسبب صعوبة إثبات الركن المعنوي، بينما في الولايات المتحدة يكون من السهل ملاحقة المتهمين باستخدام أدلة ظرفية أو قرائن سلوكية(٥٨).

(57)- FATF Report on Legal Frameworks, 2021, pp. 11–15
(58)- John Coffee, Corporate Crime, Oxford University Press, 2020, pp. 145–149

٣- بطء الإجراءات القضائية التقليدية من الإشكاليات العملية التي تواجه مكافحة غسل الأموال كالتالي:

أ- تعقيد إجراءات الإنابات القضائية.
ب-تأخر إصدار أوامر التجميد والمصادرة.
على سبيل المثال، تتطلب الاتفاقيات الثنائية أحيانًا ترجمة الملفات القضائية، مراجعة من الخارجية، ثم إحالتها عبر السفارات، ما يستغرق شهورًا. في حين تُنفّذ أوامر المصادرة في الولايات المتحدة خلال أيام باستخدام قانون Patriot Act وMLATs الإلكترونية[٥٩].

المطلب الثاني
التحديات المؤسسية والتنظيمية

١- تعدد الأجهزة وضعف التنسيق:

في معظم النظم العربية، توجد أجهزة متعددة لها صلاحيات في جرائم غسل الأموال، مثل:
(١) البنك المركزي.
(٢) وحدات الاستخبارات المالية.
(٣) جهاز مكافحة جرائم الأموال العامة.
(٤) النيابة العامة.
(٥) وزارة الداخلية أو الأمن الوطني.

وفي المقابل، تتسم التجربة البريطانية بالتركيز المؤسسي من خلال NCA، حيث يوجد فريق موحد للتحقيق المالي، ويمتلك الصلاحيات الرقابية والأمنية اللازمة[٦٠].

٢- نقص التدريب والتخصص في التحقيقات المالية:

أ- تتطلب التحقيقات المالية في قضايا غسل الأموال فهمًا عميقًا للمعاملات المصرفية، الأسواق المالية، الأنشطة التجارية، وقوانين الضرائب. إلا أن الأجهزة المعنية غالبًا ما تفتقر إلى الكفاءات المؤهلة.
ب- أشارت تقارير صندوق النقد الدولي (IMF AML Assessment, 2022) إلى أن العديد من دول الشرق الأوسط تعاني من نقص عدد المحللين الماليين داخل وحدات FIU، إلى جانب غياب التدريب الدوري.
ج- في المقابل، خصصت الولايات المتحدة موازنات ضخمة لتدريب موظفي FinCEN وIRS، بما في ذلك تحليل تدفقات العملات الرقمية.

٣- عدم استقلالية وحدات (FIU) في بعض الدول:

يتطلب فعالية وحدات الاستخبارات المالية أن تكون مستقلة عن التدخل السياسي والإداري، كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة، حيث تتمتع هذه الوحدات باستقلال شبه كامل، ولها الحق في إصدار توصيات مباشرة إلى جهات التحقيق، دون المرور بالهيكل الحكومي[٦١].

(59)- Eurojust Cross-Border Justice Review, 2022, p. 34
(60)- UK National Crime Agency Annual Review, 2022, p. 51
(61)- UNODC Review on FIU Independence, 2021, p. 20

المطلب الثالث
التحديات التقنية والرقمية والحلول المقترحة

١ – التحديات التقنية:

أ- التعامل مع العملات المشفرة والأصول الرقمية: تمثل العملات المشفرة أحد أهم الأدوات المستخدمة حاليًا في غسل الأموال، نظرًا لصعوبة تتبعها وعدم خضوعها لرقابة مركزية. وتشير دراسات Chainalysis أن أكثر من ١٠ مليار دولار غُسلت عبر محافظ العملات المشفرة عام ٢٠٢٢. في حين وضعت بريطانيا والولايات المتحدة تشريعات لتنظيم منصات التداول، لا تزال العديد من الدول العربية تفتقر إلى أطر تشريعية متكاملة، ما يجعلها بيئة مفتوحة للغسل الرقمي(٦٢).

ب- استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليل الاستباقي: في الولايات المتحدة، تُستخدم تقنيات تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي لتحليل تقارير الشبهات من البنوك، وتوليد تنبيهات تلقائية لأنماط غير معتادة من المعاملات المالية. أما في دول أخرى، فتعتمد الوحدات التحليلية على مراجعة يدوية للبيانات، ما يجعلها عاجزة عن مواكبة حجم البلاغات وتُوصي المنظمات الدولية بضرورة تخصيص استثمارات لتطوير أدوات تحليل رقمي، خاصة في وحدات FIU بالدول النامية(٦٣).

ج- ضعف حماية البيانات والبنية الرقمية القضائية: تفتقر العديد من الأنظمة القضائية العربية إلى منصات رقمية مؤمّنة لتبادل الإنابات القضائية ومذكرات القبض ومعلومات الحسابات البنكية. وتُرسل هذه المستندات ورقيًا أو عبر الفاكس، مما يفتح الباب أمام التسريبات أو الفقد.

٢ – التوصيات التشريعية:

أ– تعديل القوانين المحلية بالاكتفاء بأن المال متحصل بطرق غير مشروعة على نمط التشريع الأمريكي.
ب–السماح بالمصادرة دون إدانة في حالات مبررة.
ج– إدراج العملات الرقمية في نظم الرقابة والتراخيص.

٣ – التوصيات المؤسسية:

أ– توحيد جهة التحقيق المالي ضمن لجنة وطنية عليا.
ب–ضمان استقلال وحدات FIU ماليًا وإداريًا.
ج– رفع كفاءة الكوادر من خلال دورات إقليمية وشهادات مهنية.

٤ – التوصيات التقنية:

أ– إنشاء منصة عربية موحدة لتبادل المعلومات بين وحدات FIU.
ب–التعاقد مع شركات تحليل البيانات الجنائية.
ج– استخدام تقنيات Blockchain Analytics.

(62)- FATF Report on Virtual Assets, 2021, pp. 35–40
(63)- World Bank AML Tech Toolkit, 2022, p. 72

٥- التوصيات الدولية:

أ- توقيع اتفاقيات تعاون جديدة مع دول ذات معدلات غسل أموال مرتفعة.
ب-الانضمام إلى المنصات متعددة الأطراف مثل Egmont Group.

خاتمة تحليلية:

يتضح من التحليل أن مشكلة غسل الأموال عبر الوطنية لا تُحَل فقط عبر إصدار القوانين، بل تتطلب منظومة مؤسسية وتكنولوجية وتشريعية متكاملة. فنجاح الولايات المتحدة وبريطانيا يعود إلى التكامل بين أجهزة الدولة، تسهيل الإجراءات، استخدام التكنولوجيا، ودعم دولي فني مستمر. وعلى الدول العربية تبني خارطة طريق إصلاحية شاملة، تعالج الإشكالات على المستويات القانونية والمؤسسية والتقنية، لتحقيق فاعلية حقيقية في مكافحة هذه الجريمة العابرة للحدود.

المطلب الرابع
تطبيقات قضائية مقارنة على جريمة غسل الأموال عبر الوطنية

تكتسب التطبيقات القضائية أهمية بالغة في كشف مدى فاعلية التشريعات الوطنية والدولية في مواجهة غسل الأموال، خاصة عندما تكون الجريمة ذات طابع عابر للحدود. فالسوابق القضائية تسلط الضوء على كيفية تفسير المحاكم للنصوص القانونية، وحدود التعاون الدولي، والتحديات التي تطرأ أثناء التحقيقات العابرة للدول. ويُعرض في هذا المطلب عدد من القضايا المقارنة التي تعكس نماذج متنوعة للتطبيق العملي.

١- القضية الأمريكية: (United States v. HSBC Holdings plc, 2012)

تمثل هذه القضية مثالًا بارزًا لتورط أحد أكبر المصارف الدولية في تسهيل عمليات غسل أموال عبر حسابات تعود لتجار مخدرات مكسيكيين وتنظيمات متطرفة في الشرق الأوسط.

وجهت وزارة العدل الأمريكية تهمًا ضد بنك HSBC بخرق قانون مكافحة غسل الأموال وعدم الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

اعتمدت المحكمة على بيانات مالية وتحويلات داخلية من خلال نظام SWIFT.

انتهت القضية بتسوية ضخمة بلغت ١,٩ مليار دولار.

وقد أبرزت هذه القضية دور قانون ساربينز أوكسيلي (SOX) في تمكين وزارة العدل من مقاضاة مسئولي الامتثال داخل البنك[٦٤].

٢- القضية الفرنسية (Affaire du Crédit Lyonnais, Cour de Cassation, 2008)

في هذه القضية، وُجهت تهم إلى أحد موظفي البنك الفرنسي Crédit Lyonnais لتورطه في تحويل أموال عبر شركات وهمية إلى حسابات في لوكسمبورغ وهونغ كونغ.

ركزت المحكمة على عنصر «العلم المفترض» بمصدر الأموال.

(64)- Department of Justice, USA v. HSBC, 2012, Settlement Report

أصدرت محكمة النقض الفرنسية حكمًا يؤكد مسئولية الفاعل رغم عدم وجود إدانة قطعية بالجريمة الأصلية.

اعتُبرت هذه القضية تحولًا مهمًا في موقف القضاء الفرنسي نحو مرونة أكبر في إثبات الركن المعنوي(٦٥).

٣- القضية البريطانية (NCA v. Zamira Hajiyeva, 2018)

تُعد هذه القضية من أبرز التطبيقات الحديثة لأوامر الثروة غير المبررة (UWOs) بموجب قانون الجرائم المالية البريطاني لعام ٢٠١٧.

ألزمت المحكمة السيدة هاجييفا بالكشف عن مصدر ثروتها التي بلغت ملايين الجنيهات.

لم يكن هناك إدانة جنائية، ومع ذلك سمح القانون للمحكمة بمصادرة الممتلكات لعدم إثبات مصدر مشروع.

هذه القضية أرست مبدأً جديدًا في الملاحقة المدنية دون الحاجة لإثبات الجريمة الأصلية(٦٦).

٤- القضية الإماراتية (محكمة جنايات دبي، ٢٠٢١)

تم القبض على شبكة إجرامية قامت بغسل أموال تجاوزت قيمتها ١٠٠ مليون درهم إماراتي من خلال صفقات استيراد وهمية وشركات واجهة.

تعاونت وحدة FIU الإماراتية مع نظيرتها في بلجيكا بموجب مذكرة تفاهم.

استخدمت المحكمة بيانات مالية إلكترونية وشهادات رقمية من نظام ERP الداخلي.

انتهت القضية بالإدانة ومصادرة كاملة للأموال(٦٧).

خاتمة تحليلية:

تكشف هذه التطبيقات القضائية أن فعالية القوانين لا تُقاس بصياغتها النظرية فقط، بل بقدرة المؤسسات القضائية والرقابية على تفسير النصوص وتفعيل التعاون الدولي واستخدام الأدلة الرقمية. كما توضح القضايا المقارنة أهمية تحديث القوانين لتشمل الأدوات غير التقليدية مثل المصادرة المدنية، أوامر الثروة غير المشروحة، وتحليل الذكاء الاصطناعي.

(65)- Code Pénal, Cass. Crim., 2008, Revue Pénale, p. 214

(66)- UK High Court, 2018, National Crime Agency v. Hajiyeva, EWHC 2534

(٦٧)- النيابة العامة بدبي، تقرير سنوي ٢٠٢١، ص ٦٥.

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل جريمة غسل الأموال عبر الوطنية، من حيث المفهوم والتطور القانوني، الأركان والعناصر، الأنظمة القانونية المقارنة، الآليات المؤسسية، والتحديات العملية. وتم التركيز على المقارنة بين التشريعات الأمريكية، الفرنسية، المصرية، الخليجية، إلى جانب تحليل قوانين ساربينز أوكسيلي، الممارسات الأجنبية الفاسدة، والقانون البريطاني. ومن خلال الدراسة، اتضح أن جريمة غسل الأموال لم تعد جريمة مالية تقليدية، بل أصبحت ذات طبيعة مركبة، ترتبط بالفساد، الجريمة المنظمة، التهرب الضريبي، والجرائم السيبرانية، وتتطلب استجابة قانونية وتقنية عابرة للحدود في مواجهتها.

النتائج:

- **وجود فجوة بين النصوص القانونية والتطور التقني:** يتضح أن القوانين التقليدية، خاصة في الدول العربية، لا تواكب طبيعة الأنشطة المالية الرقمية، مما يفتح ثغرات قانونية تستغلها شبكات غسل الأموال.
- **فعالية النماذج المرنة في التجريم والمصادرة:** أظهرت التجربة الأمريكية والبريطانية تفوقًا واضحًا في ملاحقة الجناة بفضل تبنيهما لمفاهيم مثل المصادرة المدنية وأوامر الثروة غير المشروعة.
- **تباين التعريفات القانونية للجريمة الأصلية:** يُعد هذا التباين أحد أبرز العوائق أمام التعاون الدولي، ويُعيق تنفيذ أوامر قضائية بين الدول.
- **ضعف التنسيق المؤسسي في بعض الدول:** رغم تعدد الجهات المكافحة في الدول العربية، إلا أن غياب الهيكلة المركزية والتنسيق الرقمي أدى إلى تكرار الجهود وتضارب الصلاحيات.
- **قصور في نظم التدريب والتأهيل الفني:** تُظهر التجارب القضائية المقارنة أن نجاح التحقيقات يعتمد على وجود كوادر قانونية ومالية وتقنية مؤهلة، وهو ما لا يتوفر بالقدر الكافي في بعض التشريعات النامية.
- **ضعف الاستفادة من أدوات التعاون الدولي:** لم تفعل بعض الدول العربية آليات التعاون مثل اتفاقية باليرمو ومجموعة الإغمونت، ما يعيق تبادل المعلومات الفوري.

التوصيات:

- تحديث التشريعات الوطنية وفقًا للمتطلبات التشريعية بما يواكب التحولات الرقمية، من خلال إدخال العملات المشفرة ضمن نطاق الرقابة القانونية، وتوسيع الجريمة الأصلية لتشمل جرائم الإنترنت والبيئة.
- إمكانية تفعيل المصادرة غير المشروطة والإدارية كما في النموذج الأمريكي والبريطاني، لتقليص الزمن القضائي واستباق تهريب الأموال.
- بحث مدى إمكانية إنشاء وحدات استخبارات مالية متخصصة في الجرائم الرقمية وغسل الأموال عبر العملات الافتراضية، مع اعتماد الذكاء الاصطناعي في التحليل المالي.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي عبر بوابة إلكترونية عربية لتبادل تقارير الشبهات، وربط FIUs الوطنية بنظام إنذار مبكر مشترك.
- إدراج برامج تدريب مستدامة للمحققين والقضاة بالتعاون مع UNODC، FATF، البنك الدولي، لتطوير الكفاءات الوطنية.
- التوسع في استخدام الإجراءات الوقائية مثل تجميد الأصول وإغلاق الحسابات المشبوهة قبل صدور الأحكام، ضمن ضمانات قضائية عادلة وفقًا لأحكام الدستور بما لا يخالف القوانين الوطنية.

وبذلك، يهدف هذا البحث إلى أن يكون مساهمة علمية وعملية في الجهود الأكاديمية والتشريعية لمكافحة واحدة من أخطر الجرائم الاقتصادية ذات الطبيعة المتحولة، ويفتح المجال أمام المزيد من الدراسات المتخصصة في تحليل الأبعاد التقنية والتنسيقية لهذه الجريمة المتجددة.

قائمة المراجع

أولًا: المرجع العربية:

- أحمد شوقي عبد الرحمن، «مكافحة غسل الأموال في مصر بين النظرية والتطبيق»، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢.أحمد عبد العظيم، شرح قانون غسل الأموال المصري، دار المطبوعات، ٢٠٢١.
- قانون الإمارات، وزارة العدل، ٢٠٢٢.
- محمود عبد العزيز، مكافحة غسل الأموال في النظام المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.
- لواء دكتور نبيل حسن، الإطار التشريعى لمكافحة الفساد في مصر، ٢٠٢٤.
- نظام مكافحة غسل الأموال السعودي، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٣.
- النيابة العامة بدبي، تقرير سنوي ٢٠٢١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Code Pénal, Article 3241-, Dalloz, 2021,
- Code Pénal, Cass. Crim., 2008, Revue Pénale,
- Code pénal, Dalloz, 2021,
- Coffee, Corporate Crime and Punishment, Oxford, 2020,
- Dalloz, Code pénal annoté, 2021,
- Department of Justice, USA v. HSBC, 2012, Settlement Report
- EU Legal Framework on Confiscation Orders, Official Journal L3032018 ,1/
- Eurojust Cross-Border Justice Review, 2022,
- F. Tulkens, « La Lutte contre le blanchiment d'argent », Revue Pénale, Dalloz, 2019,
- FATF – GCC Mutual Evaluation Reports, 2021,
- FATF Best Practices for International Cooperation, Paris, 2023,
- FATF Mutual Evaluation Report – UAE, 2020, pp. 87–91 / GCC Criminal Justice Cooperation Manual, 2021,

- FATF Mutual Evaluation Reports – Gulf States, 2022, Paris
- FATF Recommendations, Paris, 2023, / UNODC, Palermo Convention, 2000, Art. 18–21
- FATF Report on Legal Frameworks, 2021,
- FATF Report on Virtual Assets, 2021,
- FATF Strategic Priorities, Paris, 2023,
- FCPA Enforcement Statistics, SEC, 2022 / FCA Enforcement Report, 2021
- FCPA Resource Guide, DOJ & SEC, 2020,
- FinCEN Annual Report, US Treasury, 2021,
- John C. Coffee, «Corporate Crime and Punishment», Oxford University Press, 2020,
- Sarbanes-Oxley Act, Sec. 404, Wiley, 2021,
- Specified Unlawful Activity) (U.S. Code Title 18 §1956, Oxford University Press, 2020,
- TRACFIN, Rapport Annuel 2022, Ministère de l'Économie, p. 14 / Code monétaire et financier, Dalloz, 2021,
- U.S. Code Title 18 § 981, Oxford Press, 2020,
- U.S. Code Title 18, Sec. 1956, Oxford University Press, 2020,
- U.S. Department of Justice, Criminal Resource Manual, 2020,
- U.S. Department of the Treasury, FinCEN Guidelines, 2021, / Sarbanes-Oxley Act, Sec. 302, Wiley, 2021,
- U.S. v. Campbell, 977 F.2d 854, 1992
- UK Criminal Finances Act, 2017, HMSO,
- UK High Court, 2018, National Crime Agency v. Hajiyeva, EWHC 2534

- UK Money Laundering Regulations 2017, HMSO, 2020,
- UK Money Laundering Regulations 2017, HMSO, p. 45 / NCA Financial Intelligence Report, 2022,
- UK National Crime Agency Annual Review, 2022,
- UK Proceeds of Crime Act 2002, HMSO, 2020, p. 102 / JMLIT Annual Review, HM Treasury, 2022,
- UK Proceeds of Crime Act 2002, Section 327, 329, HMSO, 2020,
- UKFIU Strategic Review, 2022,
- United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs, 1988, UNODC,
- UNODC Review on FIU Independence, 2021,
- UNODC, Palermo Convention, 2000,
- World Bank AML Tech Toolkit, 2022,